

تحذيرات من عدم قدرة الحكومة على سداد رواتب العاملين لديها

قانون الدين العام مجدداً إلى مجلس الأمة (البرلمان)، خلال الفترة المقبلة. وينص قانون الدين العام الذي تقدمت به الحكومة خلال الدورة البرلمانية السابقة، وواجه معارضة نيابية واسعة، على اقتراض ما يقرب من 65 مليار دولار، على مدى 30 عاماً. من جانبه، قال مدير وحدة البحوث في مركز الكويت الدولي للبحوث الاقتصادية (مستقل)، عبد العزيز المرزني.

ظل تفاقم عجز الميزانية واستمرار السحب من صندوق الاحتياطي الذي أوشك على النفاذ، موضحاً أنه لم يتبقى في صندوق الاحتياطي سوى 3.6 مليارات دولار. وذكر التقرير أنه من دون الاقتراض خلال الفترة المقبلة لن تتمكن الحكومة من الوفاء بالتزاماتها، خصوصاً في ظل زيادة الإنفاق على إجراءات مواجهة تفشي فيروس كورونا. وكشف التقرير عن نية مجلس الوزراء الكويتي تقديم

أظهرت بيانات رسمية صادرة عن وزارة المالية الكويتية اطلعت عليها "العربي الجديد" أن عجز ميزانية العام المالي الجاري قد يتجاوز 40 مليار دولار، وسط تحذيرات من عدم قدرة الحكومة على سداد رواتب العاملين في المؤسسات العامة خلال الشهرين المقبلين، وفقاً لموقع العربي الجديد. وأشار التقرير الحكومي إلى أزمة شح السيولة التي تشهدها الحكومة خلال العام المالي الجاري، خصوصاً في

السيولة ارتفعت 14.4 بالمائة لتصل إلى 46.17 مليون دينار

مؤشرات «البورصة» تسجل الصعود الجماعي الرابع خلال الأسبوع



انتهت المؤشرات الكويتية جلسة أمس الخميس مُرتفعة بشكل جماعي، وذلك للمرة الرابع خلال الأسبوع، حيث صعد المؤشر العام 0.35%، وارتفع السوق الأول 0.42%، وسجل المؤشران الرئيسي و"رئيسي 50" نمواً بنسبة 0.18% و0.52% على التوالي.

وزادت وتيرة التداولات في بورصة الكويت حيث ارتفعت السيولة 14.4% لتصل إلى 46.17 مليون دينار مقابل 40.37 مليون دينار. كما زادت أحجام التداول بنحو 37.6% لتصل إلى 308.11 مليون سهم مقابل 223.90 مليون سهم بجلسة.

وسجلت مؤشرات 7 قطاعات ارتفاعاً بصدارة الصناعة بنمو نسبته 1.07%، بينما تراجعت مؤشرات 6 قطاعات أخرى بتصدرها النفط والغاز بانخفاض نسبته 2.56%.

وجاء سهم "الديرة" على رأس القائمة الخضراء للأسهم المدرجة بارتفاع كبير نسبته 49.38%، فيما تصدر سهم "أولى تكافل" القائمة الحمراء متراجعا بنحو 14.12%.

وحقق سهم "زين" أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 5.64 مليون دينار مُرتفعاً 0.32%، بينما تصدر سهم "الديرة" نشاط الكميات بتداول 25.75 مليون سهم بقيمة 628.72 ألف دينار.

وأغلقت بورصة الكويت تعاملاتها على ارتفاع مؤشر السوق العام 19.91 نقطة ليبلغ مستوى 5656.28 نقطة بنسبة صعود بلغت

استقالة الحكومة لم تؤثر على أداء السوق الكويتية

قال المستشار الاقتصادي لمجموعة إنتركونتينتال، علي العنزي، إن استقالة الحكومة الكويتية لم تؤثر على أداء السوق الكويتية، إذ يشهد السوق ارتفاعاً على مدار الجلسات الخمسة لهذا الأسبوع.

وأضاف في حديثه مع العربية أن الأسهم كانت قد عكست احتمالية استقالة الحكومة على سعرها، قبل تقديم الحكومة لاستقالتها، وبالتالي عندما حدثت الاستقالة لم يكن هناك تأخير.

وتوقع أن تقوم بعض البنوك بتوزيع أرباح في صورة نقدية، فيما ستقوم البنوك الأخرى بتوزيع أرباح في صورة أسهم مجانية لزيادة رأسمالها، وذلك للوفاء

حزمة تحفيز جديدة للقطاع الخاص الكويتي



كشفت إدارة الاقتصاد الكلي التابعة لمجلس الوزراء الكويتي، عن توجه الحكومة لإقرار حزمة تحفيز جديدة للقطاع الخاص ولأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، للحد من تداعيات جائحة فيروس كورونا الجديد على مختلف الأنشطة الاقتصادية، وفقاً لموقع العربي الجديد. وذكر تقرير صادر عن الإدارة، اطلعت عليه "العربي الجديد" أن خسائر القطاع الخاص بسبب الجائحة في عام 2020 تقدر بنحو 28 مليار دولار، مشيراً إلى أن الحكومة تنوي إلغاء تحصيل رسوم العديد من الخدمات خلال العام الجاري، فيما سيتم خفض الرسوم الأخرى بنسبة تصل إلى 75%، وبحسب التقرير يقدر إجمالي قيمة الرسوم التي سيتم

بمطلبات البنك المركزي، وتابع: "إجمالاً هناك من 3 إلى 4 بتوك كويتية قد توزع نقداً، والباقي قد يوزع أسهم منحة".

وقدم رئيس الوزراء استقالة حكومته يوم الأحد الماضي في إجراء روتيني بعد الانتخابات البرلمانية التي شهدتها البلاد أمس السبت، وقبل أمير الكويت استقالة حكومة رئيس الوزراء صباح الخالد الصباح، وطلب من الحكومة مواصلة عملها في تسيير الأمور لحين تعيين حكومة جديدة.

وكانت لجنة انتخابات مجلس الأمة الكويتي أعلنت أسماء الفائزين في انتخابات مجلس الأمة 2020.

تدشين العلامة التجارية الجديدة لمصفاة الدقم تحت مسمى «أوكيو 8»



دشنت شركة البترول الكويتية العالمية (كيو8) وشركة أوكيو العمانية (أوكيو) أمس الخميس العلامة التجارية الجديدة لشركة مصفاة الدقم والصناعات البتر وكيمياوية ليصبح (أوكيو8).

وأعرب الرئيس التنفيذي لشركة البترول العالمية ورئيس مجلس إدارة شركة مصفاة الدقم والصناعات البتر وكيمياوية الشيخ نواف سعود الناصر الصباح في احتفالية أقيمت بهذه المناسبة عبر الاتصال المرئي عن اعتزاز وفخر (كيو8) بالشراكة التي تجمعها بشركة (أوكيو) العمانية في مشروع الدقم الاستراتيجي.

وأكد الشيخ نواف الناصر أن توافق استراتيجيتي (أوكيو) العمانية مع (كيو8) الكويتية في إدارة مصفاة الدقم أكبر دليل على تضافر الجهود لتحقيق التطور والنمو الاقتصادي المشترك.

وقال إنه "منذ تأسيس هذه الشراكة ونحن نشهد ازدهار منطقة الدقم الاقتصادية حتى تصبح من أهم المدن الصناعية في منطقة الخليج العربي والعالم والتي تضمن ملاذاً آمناً لتصرف النفط الكويتية".

وذكر أن مشروع مصفاة الدقم ساهم في خلق المزيد من الفرص الوظيفية للشباب الكويتي والعالمي وأصبح جهة جاذبة لتطوير جيل واعد من القياديين في البلدين.

وأضاف أنه "على الرغم من التقلبات التي تعصف بالأسواق العالمية والتي أثرت على سير العمل في مصفاة الدقم إلا أننا نعمل على التغلب على هذه

الكويتي بنسبة 100 بالمائة. وستنتج المصفاة عند تشغيلها الغاز البترولي المسال والناظا ووقود الطائرات والديزل والكبريت إضافة إلى الفحم البترولي.

وتتلخص فلسفة الشعار الجديد في تمثيل العلاقة الوطيدة والمتناصلة بين البلدين والشعبين الشقيقين حيث يرمز الشعار ذو اللون الأزرق الغامق لشعار شركة (كيو8) واللون الأزرق الفاتح لشركة (أوكيو) إذ يعود سبب اختيار مزيج الألوان الزرقاء إلى علاقة الأجداد في التبادل التجاري البحري.

أن تكون مصفاة الدقم ذات مستوى عالمي عال باستخدام تكنولوجيا متقدمة وتقديم منتجات ذات جودة عالية بما يتوافق مع المعايير العالمية للسلامة مع السعي لتحقيق أعلى معايير التشغيل.

وتقع مصفاة الدقم بقلب المنطقة الاقتصادية في ولاية الدقم بالمنطقة الوسطى لسلطنة عمان التي تطل على بحر العرب وتبلغ الطاقة التكريرية للمصفاة 230 ألف برميل باليوم حيث يعتمد تصميم المصفاة على وحدة التكسير الهيدر وجيني ووحدة الفحم البترولي وهي قادرة على تكرير النفط

التحديات ولن نالو جهداً في تعديل مسير سفينتنا حتى نصل لنشاطي النجاح معاً".

ويعد مشروع مصفاة الدقم أحد المشاريع الاستثمارية العملاقة المشتركة بين شركة (البترول العالمية) المملوكة لمؤسسة البترول الكويتية وشركة (أوكيو) العمانية المملوكة لحكومة سلطنة عمان حيث يتماشى المشروع مع التوجهات الاستراتيجية لمؤسسة البترول الكويتية في مجال نشاط التكرير خارج دولة الكويت. وتهدف الرؤية المستقبلية للمشروع

4 مليارات دولار حجم التبادل التجاري بين مصر والكويت

كأكبر دولة عربية مستثمرة في مصر بعد السعودية، وقدرت استثماراتها بنحو 1.5 مليار دولار وهو ما مثل نحو 25% من إجمالي الاستثمارات العربية

وأضاف أن الاستثمارات الكويتية تساهم في 38 مشروعاً تموالياً وخمسة مشروعات إسكان، وخمسة مشروعات مقاولات، وخمسة مشروعات بنية تحتية، وخمسة مستشفيات، و45 مشروعاً سياحياً، إضافة إلى 98 مشروعاً صناعياً، 22 منها في مجال الصناعات الهندسية و15 في قطاع الصناعات الغذائية إضافة إلى مشروعات غذائية وكيمياوية ومعدينية بنظام المناطق الحرة. وعن حجم السياحة الكويتية الوافدة الي مصر قال التقرير إن مصر تمثل مقصداً سياحياً هاماً للسائح الكويتي بمعدل 4 ملايين ليلة سياحية وبنفاق إجمالي يزيد عن 600 مليون دولار سنوياً بمتوسط 150 دولاراً في الليلة، وفي المقابل هناك حوالي 150 ألف مصري يقبضون من الكويت كملتحقين بعواظهم ويمثلون سياحاً دائمين بنفاق يتجاوز 1.3 مليار دولار سنوياً وبمتوسط 10 آلاف دولار سنوياً ونحو 28 دولاراً يومياً للفرد.



للسوق الكويتية تتمثل في كابلات كهربائية، ومنتجات غذائية ومنتجات البیان وملابس جاهزة ورخام وجرانيت وفحم حجري، بينما تتمثل أهم الواردات المصرية من الكويت في بوليبريات بولي إيثيلين وبوليبريات بولي بروبيلين، وسيارات سياحية،

أعلن تقرير المجلس التعاون الاقتصادي المصري الكويتي أن حجم التبادل التجاري بين مصر والكويت 4 مليارات دولار يتراجع بشكل طفيف خلال العام الماضي متأثرًا بتراجع حجم رئيس الوزراء صباح الخالد الصباح، وطلب من الحكومة مواصلة عملها في تسيير الأمور لحين تعيين حكومة جديدة.

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعاً هي (الديرة) و(معدان) و(أركان) و(المنار) أما شركات (زين) و(بيتك) و(وطني) و(اجيليتي) فكانت الأكثر تداولاً في حين كانت شركات (أولى تكافل) و(باكو) و(المصالح ع) و(فنادق) الأكثر انخفاضاً.

قانون الدين العام يتضمن اقتراض ما يقرب من 65 مليار دولار

الاعتماد على النفط كمورد وحيد للدخل، وتأثيره السلبي على كمرح المطلوب لتعزيز مكانة الكويت كمركز مالي وتجاري متطور في المنطقة والعالم، مشدداً على ضرورة العمل من أجل تنوع مصادر الدخل ومحاوله الاستثمار الأفضل من الفوائد المالية الحقيقية.

وقبل أيام، قالت صحيفة فايننشال تايمز: إن الكويت تواجه مفارقة واضحة وهي أن "الدولة الخليجية التي لديها صندوق ثروة سيادي بقيمة 550 مليار دولار تعاني من نقص في السيولة لدفع رواتب القطاع العام المتضخم".



في المائة من إيرادات الكويت، لكن الأسعار التي انخفضت خلال العام الجاري، أقرت بشدة على الإيرادات المالية، مما فاقم المحلل الإجمالي وهو أعلى مما كان عليه في التسعينيات، خلال الفترة المالية الخاطرة التي أعقبت الغزو العراقي للكويت. وأشارت إلى أن الإقبال الكبير الشعبي للتغيير ومحاربة الفساد، بدوره، أكد الباحث الاقتصادي الكويتي عادل الفهيد لـ "العربي الجديد" أن تغيير وزير المالية الكويتي السابق براك الشيبان، وقدم الوزير خليفة حمادة، مؤشر على جدية السلطات ورغبها في الإصلاح الاقتصادي، لافتاً إلى أنه عرف عن حمادة توجهاته الإصلاحية ومواقفه من الأزمات المالية الحالية. وقال الفهيد إنه يجب إطلاع الشعب الكويتي على حقيقة ما آلت إليه الأمور.

إلى أن عدم تجاوب أعضاء مجلس النواب الكويتي مع القانون سيشكل أزمة جديدة مع الحكومة، فيما قد تضطر إلى إقراره من خلال "مرسوم الضرورة".

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي الكويتي حجاج بوخضور لـ "العربي الجديد" إنه لا مجال للنهاون في معالجة أزمات الكويت المالية والاقتصادية، مشيراً إلى أن الأوضاع الحالية لا تحتمل التجاذبات السياسية وتصفية الحسابات. وأضاف بوخضور أن عدم التعاون بين السلطتين يعني صداماً مبركاً غير مبر، على حساب مصلحة الكويت والشعب، محذراً من أن عدم إقرار الإصلاحات المستحقة في أقرب وقت ممكن لانتشار الاقتصاد الكويتي من أزماته، قد يدخل البلاد النفق المظلم.

وأكد بوخضور خلال اتصال هاتفي مع "العربي الجديد" أنه كلما تأخر البدء

تسود حالة من التخاول الحذر في الكويت بعد الانتهاء من الانتخابات البرلمانية والإعلان عن التشكيل الحكومي وانققاد الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمة الكويتي، فيما أعلنت الحكومة عن أولويات المرحلة المقبلة والتي تأتي على رأسها معالجة الأزمات المزمنة التي يعاني منها الاقتصاد في ظل تفاقم عجز الميزانية الذي بلغ ما يقرب من 39 مليار دولار، فضلاً عن أزمة شح السيولة، وفقاً لموقع العربي الجديد.

وفي الإطار، قال مصدر حكومي كويتي لـ "العربي الجديد" إن الحكومة جادة في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية المستحقة خلال الفترة المقبلة، و"لن تخضع لابتزاز النواب الذين يسعون إلى دغدغة مشاعر ناخبيهم وقواعدهم الشعبية".

وأضاف المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه، أن هناك توجهات أميرية لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية، ومعالجة الأزمات المالية الراهنة، خصوصاً أزمة عجز الميزانية وشح السيولة، فضلاً عن العمل على تهينة الأجواء واتخاذ الإجراءات التي تهدف إلى معالجة التعافي الاقتصادي.

وأشار المصدر إلى أن برنامج الإصلاح الاقتصادي يشمل إعادة النظر في الدعم المقدم للمواطنين، وزيادة الرسوم، وترشيد الإنفاق الحكومي، وإصلاح الميزانية العامة للدولة، ومحاربة الفساد في كافة القطاعات الحكومية.

وكشف المصدر أن الحكومة الكويتية ستسعى خلال الفترة المقبلة إلى المضي في إقرار قانون الدين العام الذي يتضمن اقتراض ما يقرب من 65 مليار دولار، لافتاً